

قياس التضخم الدولة عادة بقياسه ويتم ذلك من تبة عمل التضخم تهتم الجهات المعنية ف ز خال استخدام طريقة الأرقام : ● القياسية، مكن من خال الرقم القيا ة المقارنة" والسعر السائد ف ز يتم تحديثها بشكل دوري ف ز تستخدم لقياس التضخم بما يشمل: س 1 – أسعار المستهلك ي: يقيس المستوى العام أسعار يش أسعار التطور ف ز يقوم المستهلكون باستهلاكها خال فب السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية ال خال عمليات البيع بالتجزئة. يعت ب الرقم القيا ي رصد واقع التغيرات ال السلع والخدمات بشكل عام لمعرفة مدى التغير فب عليها من تهم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، للفرد، واتجاهات تطور مستويات الإنتاج مقارنة بمستويات الطلب عليها، تسع إل تحقيق استقرار المستوى كما يعت ب موجهي العام لأسعار يتم قياس مؤرش الرقم القيا – من قبل أفراد المجتمع (كالسكن، والغذاء، والأدوية، تحديد مجموعة من السلع الألب ر والتعليم، وغيرها)، – السلة لنقطة زمنية محددة. إيجاد أسعار السلع والخدمات المتضمنة ف ز – ات زمنية مختلفة. حساب تكلفة سلة السلع والخدمات باستخدام بيانات الأسعار خال فب – تحديد سنة واحدة كعام الأساس، ك معيار للمقارنة مع السنوات الأخرى. ي سنة محددة عمل رش – أسعار المستهلك عن طريق قسمة سعر السلع والخدمات ف ز ي سنة الأساس × سعر السلة نفسها ف . مؤر سلة السلع والخدمات / سعر سلة سنة الأساس × 100 رش أسعار المستهلك = ي مؤرش الرقم القيا النسبة المئوية للتغير ف ز مكن حساب معدل التضخم ممثل ، فإن الكثر ب من الدول تعده وتن الرباطه بالعباء المعيشية ال (سنوية، ربع سنوية شهرية)، ولكن ما الذي يعنيه إعالن الجهات المختصة عن رقم ما لمعدل التضخم؟ محمد، طلحة، 1970" جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية تلمسان الجزائر ، 2019 ، مثل النسب المئوية للتغير ف ز حينما يتم الإعالن عن معدل التضخم، الذي يتم احتسابه من قبل الأجهزة الإحصائية ف ز تمثل متوسط مشب السلع والخدمات – كما سبق الإشارة – يات أشة عدد أف أن هذه الأشة أصبحت تحتاج المزيد من النقود لتلبية نفس القدر ي مستويات رفاهية هذه الأشة. من استخداماتهامن السلع والخدمات ومن ثم انخفاض ف ز بقدر أقل من النقود، وهو ما يع زني مساحة للمزيد من الدخار، وتحسن مستويات رفاهية هذه الأشة. ٩ منهجية تركيب الرقم القيا يتم قياس الرقم القيا السلع والخدمات ال ة زمنية معينة. لمواطن العادي ودراسة تطور أسعارها خال فب ي كل دولة عمل مدى دقة وشمولية عملية يتم الإعالن عنها ف ز صحة ودقة الأرقام القياسية للأسعار ال السلة استجابة لقوى العرض والطلب. رصد أسعار السلع والخدمات المتضمنة ف ز الأرقام القياس أي (يتم تحديد أسعارها يتم تحديد أسعارها إداريا تتضمن عدكبر بمن السلع ال من قبل الحكومات بشكل دقيق إل حقيقة التغيرات ال مستوى العام للأسعار، يش تعد المعادلة الشهيرة للاقتصادي الألمان ز أهم معادلة متبعة ف ز يه معادلة رياضية الحساب الأرقام القياسية للأسعار، المقارنة عمل أسعار سنة الأساس مرجحة بكميات سنة الأساس. – سيتجمع أسعارها بصفة دورية لبعض السلع والخدمات المختلفة مقسمة حسب رسوبات السكان التعليم الخدمات النقل والمواصلات – جيحية لكل من المجموعات السابقة ولكل سلعة أو خدمة متضمنة بها من خال تحدد الأهمية النسبية لكل سلعة أو خدمة يستهلكها المستهلك مسوحات لدخل ونفقات أالش ال مقارنة غربها من السلع والخدمات. – سلة المستهلك: مجموعة قبل عليها المستهلك، مسح دخل وإنفاق الأشة. – سعر المستهلك: يدفعها المستهلك للحصول عمل سلعة أو خدمة ما. الأوزان الب : سلة المستهلك، تعبط لكل سلعة أو خدمة ف ز ي مسح نفقات ودخل الأشة. – أسعار سنة الأساس: ة زمنية محددة، يه متوسط أسعار السلع والخدمات خال فب النمط الاستهالي ك الأفراد المجتمع. – تتضمنها سلة المستهلك ويتم جمعها أسعار سنة المقارنة عبارة عن أسعار السلع والخدمات ال بشكل منتظم مع المحافظة عمل نفس مواصفات تلك السلع والخدمات كما وردت ف ز ي سلة الرقم القيا يه مجموعة من السلع والخدمات المتضمنة ف ز المستهلك، حيث يقوم المستهلك بإلنفاق عليها لأغراض المعيشية. مجموعة رئيسة متجانسة تتضمن مجموعات أصغر منها وكل من أهم ي مختلف دول العالم، يتم إعدادها من قبل (Inflation Headline) واحدة تحتوي بدورها عمل عدد من يعت ب الرقم القيا الأجهزة الإحصائية ف ز ي قياس التضخم وتكاليف المعيشة، إعداد تقديرات الحسابات القومية بالأسع بالإضافة إل ذلك، فإنه يستخدم ف ار الثابتة. زن سياسة استهداف التضخم وتعت به مرتكز اسميا المقابل تحتاج المصارف المركزية ال عرف بمؤرش التضخم الألسا للسياسة النقدية إل احتساب ما ي " الذي يساعد عمل يمكن لسياسات البنوك المركزية التأثير عليها بهدف إبقاء معدلات قياس المكونات التضخمية ال التضخم عند مستويات محددة مستهدفة من قبلها. السيطرة عمل معدلات التضخم يش لبعض البنوك المركزية ف ز ز رص بمعدالت نمو الناتج المح يبل بالتا وإبقائها عند مستويات ال ت تريد بلوغها وتستخدم أدوات السياسة النقدية المختلفة للوصول مستهدفات التضخم ال إل هذا الحقيقة فإن بعض مكونات التضخم مثل التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة ال خارج سيطرة البنك المركزي. المستوى العام لأسعار تبق مكن للسياسة النقدية التأثير عليه. ز رص المدفوع

بمكونات التضخمية ال إليها الحكم  
 عمل مديكفاءة البنك المركزي ز رش هذا السياق، يعت ب مؤ المؤ ات. تم احتساب مؤرشاتلتضخم ألسا تتأثر بصدمات العرض  
 المؤقتة السلع المحدد وتلك ال . س أسعار المنتج ي ي مستوى أسعار البيع ما بريس مقابل إنتاجهم من العديد من السلع (مكونات  
 الإنتاج، وبعض ا الخدمات. ني مكمش الناتج المح ل : يتم إنتاجها إجمأ أسعارجميع السلع والخدمات ال يل بالتغيرات ف ز بكل  
 من الرقم القيا . ٩) منح ن فيليبس يم بهذا السم نسبة إل الاقتصادي ويليام فيليبس وهو منحزن فيليبس هو مفهوم اقتصادي س  
 التضخم والبطالة وفق الدائل ، ويشرب منحزن فيليبس إل وجود عالقة عكسية بريس ني كانت تشرب إل أن فب أواخرمسينيات  
 القرن الع ررسين ال التاريخية السائدة ف المنخفضة ات ارتفاع التضخم والعكس. ترتبط بفب ال استنتاج بوجود عالقة مستوى  
 التضخم ومعدل البطالة. ييل تؤدي إل ارتفاع المستوى تتبناها الحكومات لتشجيع جانب الطلب الك عمل توظيف المزيد من  
 تستهدف جانباً عمل صعيد تنفيذ) Tradeoff) العمالة بما ينتج عنها انخفاض معدلات البطالة. العام لأسعار وتحفز المنتجريز بناء  
 السياسات ال تؤدي إل انخفاض البطالة تؤدي إل ارتفاع التضخم، تؤدي السياسات النكماشية الهادفة إل خفض معدلات  
 التضخم إل رفع معدلات البطالة. ● المطلب الثالث: سبل معالجة التضخم يل لعالج التضخم والحد من تفاقمه تتبع الدولة  
 مجموعة من السياسات : - سياسة تجميد الأجور وأسعار: للحد من ظاهرة التضخم تعتمد الدولة عمل هذه السياسة لتثبيت  
 أسعار المواد الاستهلاكية زرصورية والحد من الزيادة ف ز - مراقبة الإصدار النقدي: يقوم البنك المركزي بوضع السياسة  
 النقدية بالاعتماد عمل مجموعة من يه الأدوات للحد من هذه الظاهرة : - رفع معدل إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي برفع سعر  
 إعادة الخصم بهدف التأثير بعمل قدرة البنوك ي عمل منح قروض وهذا من أجل التقليل السوق. - سياسة السوق المفتوح: يقوم  
 البنك المركزي منخالها التأثير بعمل عرض النقود بحيث يدخل السوق بيع لما لديه من سندات حكومية من أجل امتصاص الزائد  
 من الكتلة النقدية ف ز يط سياسة الاحتيا يقوم البنك المركزي بفرض م بها البنوك التجارية كاحتيا إجباري لديه هذه الحالة يقوم  
 برفع وزيادة هذه القيمة من أجل تخفيض القدرة الائتمانية - رفع أسعار الفائدة: رفع أسعار الفائدة من أجل تشجيع عمل الدخار  
 يقوم البنك المركزي ف ومنه الكتلة النقدية الفائضة ف ق. ٩) ي حالة وجود عجز تقوم الدولة ب: انية العامة للدولة ف ز تحقيق  
 التوازن ف ز ييل تخفيض النفاق الحكو أي التقليل من النفقات العمومية للدولة ومنه زرص - ائب عمل السلع الكمالية: زيادة  
 ال أن هذا يؤدي إل تخفيض الطلب وكمية النقود من جهة وزيادة انية العامة للدولة من جهة اخري. - اللجوء إل الدين العام  
 (القرض): ان سحب كمية النقود الفائضة من السوق تؤدي إل تخفيض الطلب وزيادة إيرادات الدولة ومنه التقليل من التضخم. ي  
 ● المطلب الرابع الجزائر : تشخيص ظاهرة التضخم ف ز زرصحيث اشتدت الآثار الناجمة عنه ي منها الجزائر ف ز يعت ب  
 التضخم من المشاكل ال وأولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بهذه الظاهرة بغية التحكم فيها وضبطها اسباب - زادت من  
 حجم اهمية زيادة الطلب زيادة الطلب المح يل: ان التطورات ال الاستهالكوانماط الاستثمار المتعددة ف ز لدى المؤسسات  
 والعائلات ويعت ب التوسع ف العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار ومنه ينتج عليه التضخم. - ارتفاع التكاليف الإنتاجية: تمثل  
 الأجور ف 40% و90% ني حدثت ف ز يتحملها المؤسسات وبالإضافة ال ذلك الزيادة ال % من تكاليف ال ونتيجة والتقلبات ف  
 الأسواق الدولية فقد اتجهت تكاليف هذه الفاتورة من اجل تغطية اخطار الدفع وهذه الظاهرة تفرضا الدول ال مواد ال تضخيم  
 ف ز ي منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطنا فيمن منه - العملة الصعبة وكذا العجز الذي نعان ز الإصدار النقدي: تعت ب  
 النقود وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد لكن لها ف ز رضي عملت الجزائر عمل توسيع ازما ت جد صعبة ومع بداية التسعينات من  
 القرن الما اخطار تتسبب ف ز بعض الحيانح ن بدون مقابل من ذهب الإصدار النقديوف وعملة صعبة مما ادى ال وجود اختلال  
 - تسيرب التجارة الخارجية: احتكرت الدولة تسيرب التجارة عن إصدار سلسلة من ألوامروالحتكار استيراد السلع المرتبطة  
 بإنتاج المؤسسات العمومية عزز هذا الحتكار كذلك فيفري 1978 من قبل المكلف بالصناعة تأمين التجارة الخارجية لكل من  
 المبادالت الكن اعاق هذا التصدير ي والاستيراد بسبب نقص الخ بة المؤسسات انواع التضخم ف ز التضخم الناتج عن التخلف:  
 ويعود هذا ال ما تعانيه الجزائر ف ز البنيان الاقتصادي وف ز الية ف 1990 مرحلة جديدة اي الانتقال ال الاقتصاد الموجه دخلت  
 البالد ف ز محمد لمين دور السياسات النقدية في استهداف التضخم، ي مناطق محدودة كالعاصمة مما يؤدي الو زيادة الذي  
 يعتمد عمل قوى السوق ومنه تمركز السكان ف ز الطلب ومنه زيادة الأسعار وظهور التضخم - إطار ميكانيزم إعادة تسوية  
 الاختلال الموجود بريس : ويعرف عمل انه يحدث ف ز الطلب والعرض الذي يظهر ف . - التضخم المستورد: حيث يمكن  
 التفكير بان التطور الرسيدع للواردات للسلع الغذائية والسلع الوسطية 9 او الجاهزة ادت ادى نقل التضخم من الخارج الوطن

السوق المحلية. - عمل المستهلك مستوى : اي هبوط ف المستهلك زي وهذا راجع ال زيادة ف ز ررس رهيبه جدا عمل الدخار ائيه ومنه للمحافظة عمل : عند التضخم تتدهور القدرة ال المستهلك بنفس الصورة القبلية يلجا الجزائريون ال ادخاراتهم السابقة ومنه نقص الدخار. توزيع المداخيل بريس وبمع زن عمل الدخل: ان التضخم يلعب دوراف الاجتماعية ان نفس الوقت انخفاض المداخيل الحقيقية التضخم يؤدي ال زيادة المداخيل المتغربة وف . كيفية معالجة التضخم ف : - تثبيت معدل الرصف: ان هذا الخرب أنقص من الآثار السلبية للتضخم - . محاولة تحقيق الشفافية: لتحقيق هذاقام البنك المركزي منذ 2008 بإعطاء تقارير دورية عن التضخم الكن الزال عنصالثقة غائب بريس معدالت الجمهور والبنك وهذا بسبب وجود ارقام مجهولة - تنظيم ومراقبة السوق المحلية: تعرف اسواق الجزائر صعوبات متنوعة ومنه يجب: مراقبة السعار وتوزيع المنتجات وغربها للحد من التضخم. - تدعيم : قصد تعزيز ال ال للبنك المركزي ان قام البنك المركزي رشاف المؤسسة الجزائري سنة 2010 بتعزيز الإطار يك لألرش المؤسسة اف البن اتبعا للتدابرب الجديدة المدخلة بالأمر المؤرخ ف 2010 المتعلق بالنقد كما تم تعزيز البنك بصالحيات اوسع من حيث القيام باي تحقيق عمل بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة عمل مستوى البنوك والمؤسسات المالية خصوصا ان لمفت ي مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب دعاس خليل - محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد - جامعة الجزائر 3 - 2022/2021 - ص 44 - 45 9 مالل ام الخير- دروس في مدخل الاقتصاد جامعة الجزائر 3 - موجة لطلبة السنة الأولى جامعي 2019 - 2020 - ص 48 - 50 10 ان جرثوم التضخم تسلط عمل العديد من البلدان مهما كانت متقدمة او متخلفة فل هذا معظم الدول نهضت وحاربت هذه الظاهرة وواجهتها منذ ظهورها وما زالت لحد آلن تحاول التقليل منها أو القضاء عليها وهذا باعتبار أن هذه الظاهرة تعت ب مشكلة من المشاكل الاقتصادية. اقتصادية تهدد اقتصادياتكثرب من الدول ويزعزع استقرارها ويعيق نموها، اقتصاديات البلدانكلما توافرت البيئة المناسبة لتنا تأثر بها عمل مجموعة من العواملوالمتغربات ال تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات ني الأسعار المحلية نحو الارتفاع. كما ترجع أسبابها الختالات هيكلية متعددة وصددمات خارجية، اشتدت الموجات التضخمية ح ن شكلت هاجسا الستفحالها ح ن تحولت إل ظاهرة عالمية، والسياسات المعروفة أمرا غرب مجد، وال يؤدي إل النتائج المقدره لها، جات بصورة سلبية ف ز الموارد وتعطيل عجلة النمو وإنها يؤثر أيض